اسم المصدر : البلاد

التاريخ: 12-02-2013 رقم العدد: 20443 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 89 رقم القصاصة: 1

(البلاد) تطرح قضية تربوية مهمة

خصخصة التعليم في المملكة .. مطلب جوهري لتحقيق الإبداع والجودة

د. الصريصري : دعم التعليم الأهلي يجذب رجال الأعمال للخصخصة

تثار بين وقت وآخر قضية (خصخصة التعليم) في المملكة، لأسباب يراها عدد من المختصين وجيهة، لكن وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ما زالتا تريان عدم اتخاذ قرارات سريعة بشأنها، في خطوة يرى من خلالها المسؤولون الرسميون أن "التروي" هو سيد الموقف الآن، فيما يرى الجانب الآخر وهم عدد من التربويين والمتابعين للشأن التعليمي، أن "الخصخصة" يمكن لها أن تكون هي السبيل نحو الجودة والإبداع والابتكار، اضافة إلى خفض التكلفة المادية التي تتكبدها الجهات الحكومية في الانفاق على الخدمات التعليمية، مؤكدين على أنه حتى في ظل تطبيق الخصخصة يجب أن يبقى التعليم مجانياً، ورأوا أن من المهم وضع رؤية واضحة لهذا الملف المثير للجدل.

الأمير فيصل بن عبد الله

د. عزيزة المانع : الخصخصة علاج للتسرب والضعف والرسوب

أنور صفا : أهم محاور الخصخصة تدريب المعلمين جيداً

اسم المصدر : البلاد

التاريخ: 2013-02-12 رقم العدد: 20443 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 89 رقم القصاصة: 2

بداية تحدث لنا الدكتور (دخيل الله الصريري) نائب رئيس لجنة المدارس الأهلية للبنين في الغرفة التجارية الصناعية بجدة.. فقال:

إن الرغبة لدى وزارة التربية والتعليم في خصخصة التعليم يعد في واقع الأمر من الخطوات التي يمكن لها أن تساهم في تجويد العملية التربوية التعليمية في بلادنا المملكة العربية السعودية، على نحو يحقق طموحات الوزارة، وطموحاتنا نحن العاملين في الميدان وكل من يهمة أمر التعليم في بلادنا.

وأضاف د. الصريصري:

لا شك أنه توجه ممتاز ، لكن آليات تنفيذه غير واضحة إلى الآن.. وقال إن خطة التنمية الثامنة كان من أهدافها أن يصل التعليم الأهلي إلى ٢٥٪ لكننا لم نصل حتى الآن إلا إلى حوالي ٩٪ .. والسبب يعود في عدم دعم التعليم الأهلي بوسائل داعمة، من قبل الوزارة وأيضا من الجهات الأخرى المعنية، بحيث يجب أن تدعم هذا التوجه لتشجيع وجذب المستثمرين لهذا القطاع المهم، الذي يعتبر شريكا رئيسيا في دعم التنمية المستدامة في العنصر البشري.

ورأى الدكتور الصريصري أن من المطلوب الكشف بوضوح عن آليات خصخصة التعليم، ليمكن من خلالها اتضاح الرؤية كاملة، ثم انه من المطلوب أن يتضاعف كثيراً دعم هذا التوجه، حتى نرى استثماراً حقيقياً من قبل رجال الأعمال في هذا الجانب المهم من جوانب تنمية بلادنا.

خصخصة التعليم العام

ويقول الكاتب الصحفي عبدالرحمن صائغ: بادئ ذي بدء لا بد من التأكيد على أن خصخصة التعليم العام لا تعني بأية حال من الأحوال تخلي الدولة عن واجباتها والتزاماتها لضمان توفير الفرص التعليمية لأبناء المجتمع كافة بمختلف فئاته وشرائحه، ذكوراً وإناثاً، من أقصى الوطن إلى أقصاه.الخصخصة في التعليم العام ليست أمراً جديدا ، بل إن المبادرات الفردية والأهلية لإنشاء المدارس والكتاتيب، سبقت ولادة النظام التعليمي الرسمي مع بداية توحيد المملكة العربية السعودية، استنادا إلى الارث الإسلامي التربوي الذي تعددت فيه إسهامات الأهالي والأفراد في دعم التعليم، ثم توسعت وتعززت عبر عصور الدولة الإسلامية من خلال مفهوم "الوقف التعليمي" . بل إن عهد الملك المؤسس – طيّب الله ثراه – شهد مباركة ودعماً حكومياً للجهود الأهلية في تقديم الخدمات التعليمية. ولا يزال الدعم الحكومي للمدارس الأهلية حتى وقتنا الحالي مستمراً.

إن قضية الخصخصة في قطاع التعليم العام بثوبها الجديد تأتي في إطار توجه الدولة من خلال خططها التنموية الخمسية باعتبار القطاع الخاص شريكا استراتيجيا في مسيرتها التنموية في مختلف القطاعات، ومن بينها قطاع التعليم العام، الذي تمثل فيه المدارس الأهلية نسبة متدنية تصل إلى نحو ٧ إلى ٨ في المائة من إجمالي مدارس التعليم العام، ونحو ٥ إلى ٦ في المائة من إجمالي الطلبة في مؤسسات التعليم العام.

وفي إطار المشروع الوطني لتطوير التعليم العام (تطوير) الذي أطلقه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، يحفظه الله، متضمناً البرامج الكبرى الأربعة المتعلقة بتطوير المنهج، والمعلم، والبيئة المدرسية، والنشاط التربوي بتكلفة إجمالية تقدر بنحو تسعة مليارات ريال سعودي، برزت فكرة إنشاء شركة وطنية خاصة تتولى الإشراف على إدارة مشروع (تطوير) وتشغيله على أسس اقتصادية تتيح فرصة المنافسة بوصفها إحدى الركائز الأساسية لضمان الكفاءة والفاعلية في العملية التعليمية، وبما يسهم في تجويد المنتج التعليمي، وبما يحقق المواءمة بين برامج التعليم العام ومتطلبات سوق العمل أو يعزز الترابط والتكامل مع برامج مرحلة ما فوق التعليم الثانوي.

ومن المتوقع أن يسعى مفهوم الخصخصة في قطاع التعليم العام لتفعيل "مبدأ المنافسة" في توفير الخدمات التعليمية، و"مبدأ حرية الاختيار" في انتقاء الخدمات التعليمية. وبمعنى آخر فإن وزارة التربية والتعليم قد تفتح باب المنافسة للقطاع الخاص بإدارة المدارس وتشغيلها، ويمكن للوزارة من خلال استصدار كوبونات أو قسائم تعليمية أن تتيح الفرصة للطلبة وأهاليهم لانتقاء المدرسة التي يتم الالتحاق بها وفقا لمستوى البرامج والأنشطة التي تقدمها والتي ينبغي أن تخضع لمعايير الجودة والاعتماد المدرسي.

وعلى وجه العموم فإن وزارة التربية والتعليم يمكن أن تفتح آفاق الخصخصة لقطاع الأعمال وفقاً للضوابط والمعايير والمواصفات التي تضعها في أربعة مجالات

اسم المصدر : البلاد

التاريخ: 2013-02-12 رقم العدد: 20443 رقم الصفحة: 8 مسلسل: 89 رقم القصاصة: 3

د. دخيل الله الصريصري

د. عزيزة المانع

رئيسة هي: إدارة المدارس بمختلف أنواعها ومراحلها وتشغيلها، أو فيما يتعلق بإنشاء المباني والتجهيزات المدرسية، أو فيما يخص بعض عناصر العملية التعليمية مثل بناء المنهج المدرسي أو توفير برامج تدريبية للتنمية المهنية للقيادات وشاغلي الوظائف التعليمية، أو إسناد بعض الخدمات التعليمية المساندة مثل النقل المدرسي، والمقاصف المدرسية إلى القطاع الخاص.

ولعل هناك مَن يقول إن عديدا من مجالات الخصخصة وأساليبها المشار إليها يتم الأخذ به في الوقت الحالي، فما الجديد في خصخصة قطاع التعليم العام

إن الجديد في خصخصة قطاع التعليم العام أنها ينبغي أن تتم وفق استراتيجية محددة واضحة الأهداف تعمل على تحقيق التوازن بين التعليم العام الحكومي والأهلي، وتعتمد على التوعية الواعية بالخصخصة ونشر ثقافتها بين أفراد المجتمع على وجه العموم، ومنسوبي ومنسوبات قطاع التعليم العام على وجه الخصوص، وإرساء قواعد نظام إداري مرن وفاعل يستند إلى قاعدة معلوماتية لجميع أوجه فرص الخصخصة في هذا القطاع الحيوي، ويمتلك القدرة على تسويق مشاريع وبرامج الخصخصة في القطاع التعليمي وفقا لمعايير الجدوى الاقتصادية والجودة التربوية، وفي ظل إطار قانوني يراعي مبدأ العدل والمساواة وإتاحة الفرصة التعليمية لجميع أبناء الوطن ويعالج العوائق الاقتصادية والاجتماعية كافة التي تعوقهم من الحصول على فرص الاختيار لتعليم أفضل.وأخيراً في ضوء نظام تقويمي يعتمد على أسلوب التكلفة والفاعلية لتحديد نتائج الخصخصة والفوائد المتحققة منها.

وتقول الكاتبة وعضو مجلس الشورى د . عزيزة المانع : نظام التعليم هو واحد من الأنظمة الاجتماعية ومن المتوقع أن يمتد اليه تيار الخصخصة الذي يمثل قوة جارفة في العالم. وامتداد الخصخصة الى نظام التعليم يعهد له ذلك التحدي الكبير الذي يواجهه التعليم في العالم أجمع والمتجسد في ظهور المشكلات الاقتصادية والأكاديمية، فالتعليم يواجه مشكلة التمويل التي تتمثل في الزيادة المطردة في التكلفة الاقتصادية نتيجة التزايد السريع في أعداد السكان وما يتطلبه ذلك من سرعة التوسع في انشاء المؤسسات التعليمية لاستيعاب جميع الطلاب الذين هم في سن التعلم. اضافة الى أن الانفاق على التعليم لايقتصر على التوسع في انشاء المؤسسات التعليمية وانما يدخل فيه كذلك الانفاق على التجديد والتطوير والبحث العلمي وتوفير الأجهزة والمعامل وتدريب المعلمين وما شابه ذلك من نفقات تشكل عبئا كبيرا على الميزانيات العامة. وللخروج من مشكلة التمويل فقد اتجهت الحكومة في الآونة الأخيرة الى تشجيع خصخصة التعليم. ويذكر ملا ،نقلا عن صحيفة الشرق الأوسط أن هناك خطة لبناء عشرة آلاف مدرسة بالتعاون مع القطاع الخاص واشراكه في تمويل بناء المدارس بمواصفات خاصة يتم تسديد قيمتها على أقساط. واقامة مشاريع أخرى بموجب عقود ايجار طويلة الأجل تنتهي بالتمليك.

أما المشكلات الأكاديمية فتظهر في زيادة نسبة التسرب والرسوب والضعف في التحصيل العلمي وبالذات في مجالات العلوم الطبيعية والرياضيات، والضعف في مهارات التفكير، وعدم الاعداد الجيد لسوق العمل وما شابهها من مشكلات تعليمية تحتاج الى معالجة، مما أسهم في أن تظهر خصخصة التعليم في عيون البعض علاجا ناجعا لتلك الأعراض التي يشكو منها.

ومن المعروف أن مؤسسات التعليم في المملكة، تملكها الدولة وهي التي تتولى الانفاق والاشراف عليها ويتم التعليم فيها مجانا. وأن مؤسسات التعليم الأهلية التي يملكها القطاع الخاص ويتم التعليم فيها برسوم محددة، ظلت زمنا طويلا هامشية الدور ولا تشكل نسبة كبيرة بين المؤسسات التعليمية العامة. الا أنه في الآونة الأخيرة بدأ يتغير الوضع فأخذت أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة تتزايد سواء في التعليم العالي او ما قبله، وهذا التزايد في أعداد المؤسسات التعليمية الخاصة يؤكد شدة اقبال الطلاب على الالتحاق بتلك المؤسسات لأسباب مختلفة، بعضها أكاديمي وبعضها غير ذلك. ولاشك أن تزايد الطلب على التعليم بشكل عام قد اسهم في النمو المتزايد للمؤسسات التعليمية الخاصة التي وجد فيها بعض أصحاب رؤوس الأموال ميدانا مغريا للمرابحة والتجارة، ويشهد على ذلك انتشار المعاهد التدريبية الخاصة والمدارس والروضات والكليات الأهلية.

ورغم أن مفهوم خصخصة التعليم لايزال بعيدا عن التحديد والوضوح الا أنه في الآونة الأخيرة اصبحت خصخصة مؤسسات التعليم بكل أشكال الخصخصة بعدا مطروحا للنقاش بين المختصين وغيرهم، وظهر الحماس لدى البعض لتشجيع التوجه نحو خصخصة التعليم بما في ذلك دعم الحكومة للمؤسسات التعليمية الأهلية والتعاقد مع بعض الشركات التجارية لتقديم بعض الخدمات للمدارس الحكومية حيث بدأت تتم تعاقدات مع شركات لبناء المدارس وتقديم خدمات المواصلات والاسكان والوجبات×كما تزايد عدد المعاهد التدريبية الخاصة كمعاهد تعليم اللغات والحاسب الآلي وذلك الى جانب المدارس الأهلية الموجودة منذ زمن، كذلك بدأت الكليات الأهلية في الظهور مثل كلية الأمير سلطان التي تحولت مؤخرا الى جامعة أهلية وكلية عفت وكلية دار الحكمة وغيرها.

تأهيل المعلمين

تحدث لـ (البلاد) الأستاذ أنور صفا المشرف العام علي مدارس جبل الفيصل الأهلية بجدة قائلا: إن خصخصة التعليم وجه في معظمه بادارة القطاع الخاص، هو توجه ضمن رغبة ليست جديدة لدى وزارة التربية والتعليم،حيث أن الوزارة سبق وأن تبنت مثل هذا التوجه، واحالته للدراسة والمزيد من التأمل والاستقاضة ، ضمن رغبة مخلصة في تطوير التعليم في المملكة العربية السعودية.وأضاف الأستاذ انور صفا قائلا:

إن خصخصة التعليم وتحويله من حكومي إلى أهلي في جانب كبير منه، هو كما قلت سابقا توجه من الوزارة مطروح منذ سنوات..وقال الأستاذ صفا اعتقد أنها خطوة جيدة لأن القطاع الخاص يدير العمل أقل ببروقراطية وأكثر مرونة، ولكن المهم هو تعيين الموظفين بدرجة عالية من الكفاءة وهم بالطبع مواطنون سعوديون، ولا بد أن يكون تأهيلهم في أعلى مستوياته حتى يمكن أن ينجح هذا المشروع.وأضاف : من الناحية المادية فإن المشروع أو الفكرة سوف توفر على الدولة الكثير من الاعباء المادية التي كانت تصرفها من قبل على الطلبة، فالطالب يكلف الدولة ١٧ ألف ريال في المدارس الحكومية حالياً، أما في الأهلية فإن الرقم يختلف بحسب المرحلة الدراسية، وكذلك بحسب المدارس.وقال الأستاذ صفا في ختام حديثه لنا: إن من أسباب نجاح هذا المشروع – مشروع خصخصة التعليم – أن يتم تأهيل المعلمين في أفضل مستوى، وأن يتم عمل اختبارات قياس الكفاءات قبل مباشرة العمل في التدريس، ونحن في الواقع قد قرأنا قبل فترة عن رسوب عدد كبير من المعلمين المستجدين عندما عملت لهم الوزارة اختبارات قياس المستوى، وحينها حدثت ضجة كبيرة.ولذلك يجب عمل هذه الاختبارات ليتم التأكد من المستوى العالي التأهيلي لكل معلم، وذلك كضرورة مهمة لنجاح خصخصة التعليم.